

اقتصاديات التربية والتعليم ومفهوم الاستثمار في رأس المال البشري *Economics of Education and the Concept of Investment in Human Capital*

د. بشير ضيفي^{1*}

¹ جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 19 أوت 2025 ؛ تاريخ القبول: 25 ديسمبر 2025 ؛ تاريخ النشر: 30 ديسمبر 2025

ملخص:

تطرقنا في ورقتنا البحثية هذه التي تمحورت حول اقتصاديات التربية والتعليم ومفهوم الاستثمار في رأس المال البشري إلى تأثير الجانب الاقتصادي على عملية التربية والتعليم، باعتباره أهم مدخلات هذا الاستثمار، ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه على مستوى الفرد والجماعة، في صورة العائد من الاستثمار في التعليم على المستوى الخاص أو الاجتماعي، وقد ركزنا على تحديد المفاهيم تحديداً سوسيوولوجياً دقيقاً، كما تطرقنا إلى أهم الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالموضوع في بداياته الأولى، وقد توصلنا إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التربية والتعليم استثمار ناجح لا يقل أهمية عن الاستثمار التقليدي في رؤوس الأموال المادية، وكل ما كان الانفاق كبيراً كلما زادت جودة التعليم وحقق مخرجات أفضل، باعتبار التعليم المحرك الأساسي في تحسين وإعادة توزيع مختلف الثروات بين مختلف فئات المجتمع، كما خلصنا إلى أن أغلب الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا حققت قفزة نوعية من خلال الاستثمار في الإنسان وتنمية مواردها البشرية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التعليم، اقتصاديات التربية والتعليم، رأس المال البشري، الاستثمار في رأس المال البشري، تكلفة التعليم.

Abstract:

In this research paper, which focused on the economics of education-learning process and the concept of investment in human capital, we addressed the impact of the economic aspect on the education-learning process as the most important input of this investment, and the extent of its success in achieving its goals at both the individual and collective levels, reflected in the form of returns on educational investment—whether private or social. We have concluded that investing in human capital through spending on education is a successful investment no less important than traditional investment in physical capital. The greater the spending, the higher the quality of education and the better outcomes it achieves, given that education is the primary driver for improving and redistributing various wealth among different segments of society. We have also concluded that most advanced and technologically advanced countries have achieved a qualitative leap through investing in people and developing their human resources.

Keywords: Economics, Education, Economics of Education, Human Capital, Investment in Human Capital, Cost of Education.

*Corresponding author: e-mail: Bachir.dfi@gmail.com.

مقدمة :

البناء الاجتماعي عبارة عن نسق كلي عام يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية، تتكامل وظيفيا فيما بينها للحفاظ على ديمومته ومحاولة تطويره، وكل نسق فرعي يعمل بصفة خاصة على تلبية حاجة من حاجات المجتمع، فمثلا يعمل علم الاقتصاد على دراسة وسائل انتاج وتوفير الثروة وزيادة حجمها، كما تعمل التربية على تلبية حاجات المجتمع فيما يتعلق بالجانب التعليمي، حيث تسعى دائما لتطوير هذه العملية وتسهيلها للاستفادة منها على أكمل وجه ممكن وبأقل تكلفة. ولعل تطور العلوم وتخصصها أنتج ولا زال ينتج تخصصات حديثة، حيث أنه في الماضي كانت هناك شبه قطيعة أو بعد كلي بين مختلف العلوم، ولكن مع تعقد الظواهر الاجتماعية وظهور المجتمع الحديث أو ما يسمى "مجتمع المعرفة" أو "مجتمع التكنولوجيا"، وقصور العلوم في دراسة كل مناحي الحياة الاجتماعية، أصبح من الضروري تقارب هذه العلوم وظهور ما يسمى بالعلوم البينية التي تقارب بين التخصصات لتكمل بعضها البعض. وما علم اقتصاديات التربية إلا أنموذج من هاته العلوم الذي ظهر نتيجة لقصور علم الاقتصاد في دراسة الظواهر الاقتصادية في التربية، حيث يهتم هذا العلم بدراسة الظواهر المشتركة بينهما، كما رافق كل هذا ظهور مفاهيم جديدة دخلت قواميس مختلف هذه العلوم مثل رأس المال البشري، حاجات التربية الاقتصادية، اقتصاديات التربية والتعليم، مدخلات ومخرجات التربية، وغيرها من المفاهيم التي لها صلة بالموضوع، لكل هذا سنقوم بتسليط الضوء على الموضوع من خلال تحديد المفاهيم سالف الذكر.

1/ الاقتصاد :

يعرف الاقتصاد على أنه فرع من فروع العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين حاجات متنوعة ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة، وهو بالتالي ذلك العلم الذي يدرس كيف يوظف الأفراد والمجتمعات مواردهم الاقتصادية النادرة ذات الاستخدامات المتعددة لإنتاج مختلف السلع، والعمل على توزيعها بين مختلف الفئات الاجتماعية بغرض استهلاكها في الحاضر والمستقبل لإشباع حاجاتهم ورغباتهم. (الإدارة العامة، دس، ص 2)

والاقتصاد عند ماكس فيبر مبني على ضمان حاجيات الناس، وتوفير الخدمات ذات المنفعة المقررة من طرف الأفراد، كما أن الفعل الاقتصادي يقتضي حالة السلم، فلا يمكن أن يقوم اقتصاد في حالة الحروب. (إبراهيم يحيوي، 2015، ص 197)

2/ التعليم :

الأصل اللغوي "علم"، وينصرف هذا الأصل لدلالة تقع على معنى مادي هو: تعريف شيء بإشارة ما تكون فيه أو تلحق به، وقد انبثق عنه معنى مجازي يتمثل في معرفة معنى ما من خلال لفظ يكون علامة عليه. والتعليم هو نشاط عقلي يقوم بالتحديد والتوجيه والتحكم في العمليات واستخدامها مع معلومات جديدة، بحي تصبح جزءا

أساسيا من المعرفة التي تختزنها ذاكرة الطالب لمدة طويلة. (أحمد حسن القواسمة، محمد أحمد أبو غزالة، 2013، ص 18)

وحسب تعريف : UNESCO التعليم هو تكوين الأفراد (يشمل التكوين التعليم والتدريب) وتطوير قدراتهم تكويننا شاملا ومتكاملا فرديا وجماعيا لتأهيله للمشاركة الفاعلة والايجابية في خطط التنمية، كما يعتبر التعليم استثمارا بشريا وأحد أشكال الاستثمار الفكري والاستثمار غير المادي.

3/ التربية :

يرى دروكايم أن مفهوم التربية والتعليم يقصد به التأثير الذي يحدثه جيل الراشدين على الذين لم يمارسوا الحياة الاجتماعية، ومن ثم فإن التربية تتمثل في التنشئة الاجتماعية لجيل الصغار، وهي تعتبر نظاما يعمل على تحقيق الاتفاق والتكامل الاجتماعي من خلال تدعيم الصفات الشخصية الملائمة في الأجيال التالية، وأن المجتمع لا يمكن أن يحقق البقاء إلا إذا تحققت في أفرادها درجة كافية من التجانس، والتربية هي التي تستطيع أن تؤدي إلى هذا التجانس. (محمد يسري إبراهيم دعبس، 1997، ص 4)، فهي تعمل على خلق مجموعة من الحالات الجسدية والعقلية والأخلاقية عند الطفل وتنميتها، وهي كذلك الحالات التي يتطلبها المجتمع بوصفه كلا متكاملًا والتي يقتضيها الوسط الاجتماعي الخاص الذي يعيش فيه الطفل. (حسان هشام، 2008، ص 60)

وقد عرفها سبنسر بأنها: "كل ما نقوم به من أجل أنفسنا، وكل ما يقوم به الآخرون من أجلنا بغية التقرب من كمال الطبيعة الانسانية". (نعيم حبيب جعيني، 2009، ص 93)

كما تعرف التربية بأنها عملية التكيف أو التفاعل بين الفرد وبيئته التي يعيش فيها، وعملية التكيف أو التفاعل هذه تعني تكيفا مع البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية ومظاهرها، وهي عملية طويلة الأمد ولا نهاية لها إلا بانتهاء الحياة. (نبيل عبد الهادي، 2009، ص 52)

وينفرد دوركايم بنظرته المختلفة للتربية عن بقية المفكرين وسابقه في المجال التربوي فيما يتعلق بوصفها: "شيئا اجتماعيا بالدرجة الأولى"، وفي تعريفه لها يقول: "أنها تنشئة اجتماعية تمارسها الأجيال السابقة على الأجيال اللاحقة"، كما أن لديه وجهة نظر مختلفة عن المدرسة هي الأخرى، إذ يعتبرها نموذجا أو عالما مصغرا عن المجتمع الذي يكون في داخل الإنسان كائنا آخر جديدا هو الكائن الاجتماعي". (إميل دوركايم، 1996، ص 11)

4/ اقتصاديات التربية :

هو دراسة لكيفية اختيار الأفراد والمجتمع، باستخدام المال أو بدون استخدامه، وتوظيف الموارد النادرة لمختلف أنماط التدريب وتنمية المهارات والمعرفة والأخلاق عن طريق التعليم الرسمي وتوزيعها في الحاضر أو في المستقبل بين الأفراد والجماعات في المجتمع. (آمال كزيز، 2022، ص 21)

عرف Cohn كون اقتصاديات التعليم بأنه " دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية الاختيار باستخدام النقود، أو دون استخدامها من أجل توظيف الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة خاصة من خلال التعليم الرسمي، لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب، وتنمية المعارف والمهارات والأفكار والشخصية...الخ، وتوزيع كل ذلك في الوقت الحاضر وفي المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعته المختلفة." (موهوني مليكة، 2015، ص 68)

كما أنه في مفهوم اقتصاديات التربية نستخلص أنه للتربية خصائص وصفات اقتصادية، وكذلك خضوعها لكامل العمليات الاقتصادية تماماً كالإنتاج والتوزيع والتبادل، الاستثمار، التوظيف والاستهلاك، وغيرها من العمليات الأخرى. (تريز الهاشم طربية، 2015، ص 19)

5/ التعليم ومدخلات التنمية الاقتصادية:

1/5 التنمية الاقتصادية :

التنمية الاقتصادية هي سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، تحدث تفاعلاً بين مختلف القوى التي تدخل في عملية الإنتاج مما يعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي، وبالتالي ارتفاع الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد. (سعيدة نيس، 2011، ص 233)

وهي كذلك عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن، وهي كذلك ذلك التفاعل القوي الذي يعمل لفترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على تحولات في الأشياء والكميات، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، وكنتيجة عامة هي زيادة الإنتاج القومي للنظام الاقتصادي. (نبيل عبد الهادي، 2009، ص 175)

وهي كذلك عملية التغيير المقصود الواعي للهيكل الاقتصادي الاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم النوع، لإشباع الحاجيات الإنسانية لغالبية أفراد المجتمع. (صلعة سمية، 2016، ص 76)

2/5 النمو الاقتصادي:

يعرف بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، الذي يقاس معدلته بقياس معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الذي يساوي: التغيير في الدخل القومي بين سنة المقارنة وسنة الأساس/ الدخل القومي في سنة الأساس. (سعيدة نيس، 2011، ص 232)

كيف تحدث التنمية ؟ حسب كارل ماركس فإن الأفراد يدخلون خلال قيامهم بعملية الإنتاج الاجتماعي في علاقات إنتاج تتطابق مع مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج المادية، ويشكل مجمل علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي، أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يركز عليها المجتمع، وهو الأساس الحقيقي الذي تنهض

عليه الأبنية الفوقية القانونية والسياسية وتتطابق معه أشكالاً محددة من الوعي الاجتماعي. (علي غربي، 2007، ص 141)

إن علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول آدم سميث أهمية التعليم في كتابه ثروة الأمم إذ يقول إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودراسته هي تكلفه حقيقية، لكنها تعد بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه وهي ثروة شخصية والتي تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع. (عادل مجيد العادلي، 2013 ص 52)

وفي مجال إسهام التعليم في النمو الاقتصادي يذكر وليام ميلر أن تعليم الفرد وبلوغه القدرة على الإنتاجية هي أول ما نستطيع أن نقول أنه إسهام التعليم في عملية النمو، أما ثاني المؤشرات فهو يتلخص في تطور الثروات الطبيعية وكيفية استخدامها، وثالث المؤشرات يكمن في توزيع احتياجات الإنتاج، وآخرها هو توزيعها على مختلف أفراد المجتمع وفئاته. (نواف العدواني، 2007، ص 72)

ودللت على ذلك كذلك أبحاث سولو عن الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية، بين عام 1900-1960 التي بينت أن عوامل رأس المال المادي وتزايد السكان وتزايد منابع الثروة المادية تفسر فقط 10% من النمو الاقتصادي الذي حدث هناك، وأن 90% يرجع إلى عوامل متبقية يفسرها ما ناله العنصر البشري من تربية وإعداد. (غربي صباح، 2008، ص 27-28)

كما خلصت كذلك أبحاث دينسون عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن 21% من متوسط المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة في الفترة الممتدة بين عامي 1961-1957، يرجع إلى الاهتمام بالتعليم والارتفاع بمستواه، كما توصلت دراسات أجرتها أكاديمية العلوم السوفياتية سابقاً إلى أن 23% من الزيادة في الدخل القومي عام 1960 تحققت بفضل المستوى التعليمي للأفراد. (نواف العدواني، 2007، ص 160)

3/5 أنواع النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عملية مرتبطة بمدى تحقيق الرفاهية للمجتمع، ورفع الدخل الفردي والقومي على حد سواء، وتيسير حالة المواطنين وبلوغ أقصى درجات الاشباع في كل مناحي الحياة، عن طريق توفير السلع والخدمات، وصولاً إلى تحقيق الهدف الأسى وهو التنمية المستدامة.

يظهر النمو الاقتصادي في صورة ثلاثة أنواع هي:

1/3/5 النمو التلقائي: وهو ذلك النوع من أنواع النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني دون اتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي.

2/3/5 النمو العابر: وهو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وعادة ما يحدث نتيجة ظروف آنية ومرحلية (حادث عرضي)، كارتفاع قياسي في أسعار النفط في فترة حرب أو أزمة سياسية أو ما شابه ذلك من الأسباب، فيحدث نتيجة لذلك تحقيق مداخيل ضخمة ورؤوس أموال كبيرة، ما تفتأ تنحصر أو تزول بزوال ذلك المسبب في الارتفاع الجنوني للأسعار، وهذا عادة ما يحدث للدول النامية التي تكون اقتصاداتها هشة وبناها التحتية ضعيفة. (عبد الله زاهي الرشدان، 2008، ص 50).

3/3/5 النمو المخطط: وهو أهم أنواع النمو الاقتصادي إذ أنه مرتبط بعملية تخطيط مدروسة وشاملة وتشترك فيها كل موارد المجتمع ومتطلباته، كما يخضع لمدى الاستشراف الجيد للقائمين على التخطيط وبناء خطط واقعية قابلة للتنفيذ بفعالية، ومدى قدرتهم على متابعتها وضرورة إشراك جميع كفاءات المجتمع وموارده البشرية في العملية في جميع المراحل من التخطيط وتوفير المدخلات اللازمة إلى التطبيق والمراقبة، وصولاً إلى المخرجات التي تتناسب مع تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا النوع من النمو عادة ما يحدث في الدول المتقدمة تكنولوجيا ولها باع كبير في التخطيط واقتصاداتها قوية ومواردها البشرية ذات كفاءة عالية. (عبد الله زاهي الرشدان، 2008، ص 51).

6/ رأس المال البشري :

يعرف "آدم سميت" رأس المال البشري على أنه مجموع القدرات الفكرية والمهنية التي نضمن للفرد الحصول على مداخيل مستقبلية ومستوى معين من الإنتاجية. ويعرفه مايكل تودارو (M.Todaro) "بأنه الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه وهي تشمل المهارات والقدرات والقيم والصحة وغيرها من الأمور التي ينتجها الاتفاق على التعليم". (موهوني مليكة، 2015 -ص 73) وحسب تعريف اليونيسيف فالرأس المال البشري هو: "المخزون الذي تملكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين، الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية".

وتناول Theodor Shultz سنة 1961 رأس المال البشري المجتمعي على أنه: "إجمالي الطاقات والقابليات البشرية التي يمكن استخدامها للحصول على مجموع الموارد الاقتصادية". (مليكة مدفوني، 2018، ص 43)

ووفقاً لصندوق التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2007) فرأس المال البشري يقصد به "المعارف والمؤهلات والكفاءات وكل المميزات الأخرى التي يمتلكها الإنسان أو يكتسبها والتي من شأنها أن تميزه بمزايا اجتماعية واقتصادية وشخصية، تحقق له الرفاه الفردي والاجتماعي والاقتصادي. (مفي محمد الحربي، 2020، ص 18)

كما يعرف أيضاً: "أنه جزء من رأس المال الفكري للمنظمة يتمثل بنخبة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير الأفكار

القديمة التي تمكن المؤسسة من توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في موقع قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة، ولا يتركز رأس المال البشري في مستوى إداري معين ولا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يتصف به". (طارى عبد القادر، 2019، ص 260)

1/6 نظرية رأس المال البشري: بعد الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري وتطور مفهومه وظهور تحاليل جديدة في المجال الاقتصادي، والتي بدورها حاولت تفسير السبب في تطور نمو الاقتصاد الأمريكي بمعدلات أكبر من معدلات النمو في عوامل إنتاج أخرى تعتبر تقليدية، كالأرض والعمل ورأس المال المادي، وبعد ظهور الدراسات الإمبريقية في بداية الستينيات المعززة لهذا التوجه والمصاحبة لتطوره، فقد أصبح رأس المال البشري يعرف بأنه: "العامل المجهول الذي يسهم في إحداث النمو الاقتصادي والذي يتكون أساساً من التعليم والتدريب"، وهكذا فإن زيادة مستوى الإنتاج نتيجة الارتقاء برأس المال البشري يعود بالفائدة على كل من الأفراد والمجتمع. فقد أشار تشولتز إلى أن الفوائد الخاصة التي يجنيها الفرد من رأس المال البشري تحفز الأفراد والعائلات على الاستثمار في رأس ماله البشري. (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012، ص 16-17)

2/6 مخرجات الاستثمار في رأس المال البشري:

الاستثمار في الرأس مال البشري استثمار يغلب عليه المفهوم المجرد البعيد عن الاستثمار التقليدي الخاضع للكلفة والبيع لتحديد هامش معين من الربح أو الفائدة إلى حد بعيد، وهو بذلك يظهر في جانبين أساسيين:

1/2/6 جانب اقتصادي: ففي الجانب الاقتصادي التعليم يعمل على:

أ/ رفع الدخل الفردي والقومي.

ب/ تطوير قدرات الأفراد المهنية، ومنحهم سهولة التحول بين مختلف قطاعات الإنتاج.

ج/ اعتبار التعليم المحرك الأساسي في تحسين وإعادة توزيع مختلف الثروات بين مختلف فئات المجتمع.

2/2/6 جانب اجتماعي: وفي هذا الجانب يعمل التعليم على:

أ/ رفع الوعي السياسي والقدرة على التغيير والتطور.

ب/ تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وردم الهوة القائمة بين مختلف شرائحه.

ج/ المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

د/ زيادة الوعي السياسي بين أفراد المجتمع، والمساهمة في صنع الحرية عن طريق الاستثمار في التربية والتعليم.

(تريز الهاشم طربية، 2015، ص 19)

ففي الجانب الاقتصادي وعائدات الاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في التربية والتعليم تظهر أهمية هذا الاستثمار في الأرقام والاحصائيات التي تتناسب طردياً بين الدخل الفردي مع المستوى التعليمي لهذا المتعلم، ففي دراسة قام بها ميلر عام 1958 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام بتتبع متوسط دخل المواطن الأمريكي طوال حياته من عائدات التعليم ومدى تأثرها بالمستوى التعليمي تحديداً، إذ توصل إلى أن مدخول الفرد الذي أتم تعليمه الابتدائي قدر بحوالي 182000 دولار أمريكي، و358000 دولار أمريكي للفرد الذي أتم تعليمه الثانوي، بينما

وصلت مداخيل الفرد من عائدات التعليم أو المرتبطة به بالنسبة للذين أنهموا تعليمهم الجامعي إلى 435000 دولار أمريكي. (نواف العدواني، 2007، ص 160)

وفي دراسة لـ Mehmet Mercan, Sevgi Sezer بعنوان:

: The effect of education expenditure on economic growth: The case of Turkey

التي تمحورت حول العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي التركي خلال الفترة 1970-2012 باستعمال مقارنة اختبار الحدود لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين نفقات التعليم والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ونموذج تقدير الانحدار للبحث عن العلاقة قصيرة وطويلة المدى. حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق على التعليم وزيادة النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة 1% في نفقات التعليم تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0,3% (غيدة فوزية، 2018، ص 3)

3/2/6 حساب العائد في التربية والتعليم: العائد في التربية والتعليم هو كل المخرجات المترتبة عن عمليات الانفاق على التعليم، أي مجموع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت للفرد والمجتمع على حد سواء، وتكون مرتبطة بشكل مباشر بالتعليم (حدثت نتيجة تنمية المورد البشري في مؤسسة أو تنظيم ما)، وهي مقدار الزيادة المباشرة للدخل القومي الحقيقي لهذا الانفاق، ويحسب معدل العائد من التربية والتعليم كما يلي: معدل العائد = (العائد/ الانفاق) $\times 100$. (آمال كزيز، 2022، ص 56)

3/6 عوامل تحديد تكلفة التعليم:

الاستثمار في رأس المال البشري كمفهوم حديث ومهم مثله مثل مختلف أنواع الاستثمار يخضع لعدة عوامل مرتبطة به وتؤثر فيه ويتأثر بها، يمكن إجمالها في:

1/3/6 عوامل داخلية: وهي عوامل مرتبطة ارتباطاً أساسياً ووثيقاً بالمؤسسات التعليمية، أي لها علاقة بالمكون البشري مباشرة، وهي:

- أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية.

- توزيعهم العمري وسنوات العمل والتقاعد.

- مدى استخدام الوسائل التكنولوجية في عمليات التدريس.

- الحجم الساعي ونصاب أوقات عمل هيئة التدريس.

- نسبة التسرب المدرسي والرسوب.

2/3/6 عوامل خارجية: وهي عوامل ليست لها صلة مباشرة بالمؤسسات التعليمية إلا أنها تؤثر عليها بشكل مباشر، وهي:

- الدخل القومي للدولة وسياسة الانفاق على التعليم.

- المستوى المعيشي والانفاق على السلع والخدمات.

- المستوى التكنولوجي العام للمجتمع.

- التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة. (عبد الله زاهي الرشدان، 2008، ص 100)

وفي مجال الإنفاق على التعليم أو ما يسمى بالاستثمار في رأس المال البشري، يجب الأخذ بعين الاعتبار أسعار التكلفة التي تعتبر من أهم العوامل والمدخلات، وفي هذا المجال يظهر مفهوم الأسعار الثابتة والأسعار الجارية (الثابتة تبني أسعار التكلفة على أساس سنة ثابتة وتكون مرجعية لأي إنفاق، أما الجارية فتكون الأسعار مواكبة للسنة الحالية أي سنة الإنفاق في هذا العام وغير مرتبطة بسنة مرجعية)، وفي شبه إجماع عالمي من المتخصصين في مجالي الاقتصاد واقتصاديات التعليم على ضرورة استخدام الأسعار الثابتة بدلاً من الأسعار الجارية، وذلك تحييداً لعاملي الغلاء أو التضخم الاقتصادي. (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012، ص 121)

كما أنه في مجال النفقات يجب توزيعها بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، وضرورة التمييز بينهما وإن كان اختياريًا ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بطول مدة خدمة مدخلات الموارد المختلفة ومدى ظهور تحديات عملية في تنفيذها، فالنفقات الجارية: تشمل مرتبات المعلمين والإدارة والمكافآت والأجور، فضلاً عن المصاريف العامة، أما النفقات الرأسمالية التي تعتبر أكثر شمولاً وتوسعاً إذ تشمل ثمن شراء الأراضي، وثمان المباني، وكذا نفقات الإحلال للمباني الجديدة محل غير الصالحة، إضافة إلى التجهيزات والمعدات والآلات والأجهزة والأثاث، التي في الكثير من الأحيان تحتاج إلى قروض ومخصصات مالية ضخمة، فضلاً عن الإصلاحات الجوهرية التي عادة ما يبقى أثرها لمدة تزيد عن سنة مالية. (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012، ص 123)

جدول يبين متوسط العائد الخاص والاجتماعي من الاستثمار في التعليم حسب المنطقة والمرحلة التعليمية (بالنسبة المئوية)

العائد الخاص (%)			العائد الاجتماعي (%)			المنطقة
المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المرحلة المتوسطة	
16.2	11.1	11.00	20.00	15.8	18.2	آسيا (من غير دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)
15.6	09.7	09.9	13.8	13.6	18.8	أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا
17.4	12.9	12.3	26.6	17.00	19.5	أمريكا اللاتينية والكاريبي
08.5	09.4	08.5	13.4	11.3	11.6	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD
25.4	18.4	11.3	37.6	24.6	27.8	دول جنوب الصحراء الأفريقية
18.9	13.1	10.8	26.6	17.00	19.00	العالم

المصدر: دراسة ساكاروبولوس وباترينوس Psacharopoulos and Hpatrinos, 2002، نقلاً عن: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، الكويت، 2012، ص 18

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط العائد الخاص والاجتماعي من الاستثمار في التعليم حسب المنطقة، نلاحظ أن متوسط العائد الخاص من الاستثمار في التعليم مرتفع عن متوسط العائد الاجتماعي من الاستثمار في التعليم في كل المناطق وفي كل المراحل التعليمية، إلا أن منطقة جنوب الصحراء الإفريقية سجلت أعلى فارق بين نسب العائد الخاص ونسب العائد الاجتماعي، حيث كان متوسط العائد الخاص في الابتدائي 37.6% مقابل متوسط العائد الاجتماعي لذات المرحلة بنسبة قدرت بـ 25.4%، أي بفارق يفوق 12%، وفي المرحلة الثانوية سجل العائد الخاص 24.6%، مقابل 18.4% في العائد الاجتماعي للمرحلة الثانوي هو الآخر، بفارق نسبته 6%، أما في مرحلة التعليم الجامعي فكان أكبر فارق بين العائدين بنسبة تفوق 16%، حيث سجل العائد الخاص نسبة 27.8%، وسجل العائد العام نسبة 11.3%، وينسحب هذا الفارق بصفة أكبر على منطقة أمريكا اللاتينية ودول آسيا من غير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبقية دول العالم، كما أننا نلاحظ أن الفارق بين العائدين (الاجتماعي والخاص) يقل نسبيا عند دول أوروبا والشرق الأوسط ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتفسير هذا أنه كلما كان التركيز على الاستثمار في التعليم أي في رأس المال البشري حديثا كلما كان عائده الخاص أكبر من العائد الاجتماعي، وهذا مرده أن هاته الدول التي كانت لديها نظرة وأفق ضيق في هذا النوع من الاستثمار وتعتبره عائقا وتكلفة زائدة، واعتبار المتعلمين عالية على المجتمع وعلى الاقتصاد، ومع مرور الزمن وملاحظة الإقلاع الاقتصادي للدول التي ركزت على العنصر البشري، أدركت هاته الدول الأهمية البالغة لهذا الاستثمار والتركيز عليه، مما يعود بالفائدة مستقبلا على كل من العائد الاجتماعي والخاص.

خاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية التي تناولنا فيها مفهوم اقتصاديات التربية والتعليم كمتغير مستقل وأحد أهم مدخلات عملية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره متغيرا تابعا وأحد أهم مخرجات عملية الاستثمار هاته، توصلنا إلى أن الانفاق على التربية والتعليم أحد أهم ركائز الاستثمار في العنصر البشري، ويجب أن يكون الهدف من تعليم الفرد وبلوغه القدرة الانتاجية أحد أهم إسهامات التعليم في عملية النمو الاقتصادي لأي بلد، كما توصلنا إلى أن اقتصاد التربية والتعليم والانفاق على التعليم وتطويره لا ينحصر في تحقيق النمو الاقتصادي فقط، بل يتعداه إلى جوانب اجتماعية ونفسية، تنعكس ايجابا على الفرد والمجتمع، فعلى مستوى الفرد يتحقق لدى المتعلم الاستقرار النفسي وتنمو لديه روح المسؤولية، ويستطيع التخلص من الأنانية وتغليب المصلحة الفردية إلى تغليب المصلحة الجماعية، وعلى المستوى الاجتماعي ينعكس ذلك على زيادة الوعي السياسي بين أفراد المجتمع الواحد وتحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الشعور بالانتماء وتنمية روح الإيثار وثقافة تقبل الآخر دون تمييز عرقي أو ديني، والعمل على الحفاظ على بنية المجتمع وديمومته.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مقدمة في الاقتصاد، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، السعودية، د.س.
- 2- ابراهيم يحيوي، نشأة علم الاجتماع - الأسس والرواد-، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 3- أحمد حسن القواسمة، محمد أحمد أبو غزالة، تنمية مهارات التعلم والتفكير والبحث، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 4- أحمد حسن القواسمة، محمد أحمد أبو غزالة، تنمية مهارات التعلم والتفكير والبحث، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013..
- 5- محمد يسري إبراهيم دعبس، التربية الأسرية وتنمية المجتمع، دار المقتبس، مصر، 1997.
- 6- حسان هشام، مدخل إلى علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، مطبعة النقطة، الجزائر، 2008.
- 7- نعيم حبيب جعيني، علم اجتماع التربية المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2009.
- 8- نبيل عبد الهادي، مقدمة في علم الاجتماع التربوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 9- إميل دوركايم، التربية والمجتمع، تر: علي أسعد وطفة، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1996.
- 10- آمال كزيز، اقتصاديات التربية واتجاهات التعليم، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2022.
- 11- موهوني مليكة، أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015.
- 12- مليكة مدفوني، الاستثمار في رأس المال البشري لدعم القدرة التنافسية واشكاله تقييمه، أطروحة دكتوراه (دراسة غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.
- 13- منى محمد الحربي، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي السعودي في ظل ضوء رؤية: 2030 دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2018، مشروع بحثي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2020.
- 14- طاري عبد القادر، بن زيدان حاج، علاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 / العدد: 01، 2019، جامعة المسيلة.
- 15- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، الكويت، 2012.

- 16- تيز الهاشم طربية، اقتصاديات التربية والجدلية القائمة بين الرأس مال المالي والرأس مال البشري وتأثيرها على واقع التعليم وشروطه، أعمال المؤتمر الدولي حول المدرسة في مجتمعات ما بعد الصراع: واقع وتحديات، لبنان، 2015.
- 17- نبيل عبد الهادي، مقدمة في علم الاجتماع التربوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 18- صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، رسالة الدكتوراه (دراسة غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016.
- 19- سعيد نيس، التربية والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 11، الجزائر، 2011.
- 20- علي غربي، علم الاجتماع والثنائيات النظرية، التقليدية - المحدث، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 21- غربي صباح، الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3/2، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.
- 22- نواف العدواني، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والإشهار، الأردن، 2007.
- 23- عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 24- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، الكويت، 2012.
- 25- عادل مجيد العادلي، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 35، العراق، 2013.
- 26- غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، 2018.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ضيفي بشير ، (2025)، اقتصاديات التربية والتعليم ومفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، مجلة أنسة للبحوث والدراسات، المجلد 16 (العدد 2)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 78-89.